اقتصاد

المغرب: قفزة قياسية بعدد العاطلين

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن يقفز عدد العاطلين في المغرب إلى مستوى قياسي في العام الحالي، بعد توقع انكماش الاقتصاد جراء تداعيات فيروس كورونا على مختلف الأنشطة في المملكة، في سياق متسم بالجفاف الذي أثر على مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي.
وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، في تقرير لها حول الموازنة الاستشرافية، أن يفقد سوق العمل 712 ألف فرصة عمل في العام الحالي، كي يقفز معدل البطالة إلى 14,8 في المائة، بعدما كان في حدود 9,2 في المائة في العام الماضي.
وتأتي توقعات المندوبية السامية للتخطيط، مساء أول من أمس، في سياق إعلانها عن ترقب انكماش الاقتصاد في العام الحالي بـ5,8 في المائة، وهو مستوى يتجاوز ما تتوقعه الحكومة عبر مشروع قانون المالية التعديلي، حيث تترقب انكماشا في حدود 5 في المائة.
وينتظر أن تعمد شركات إلى تسريح عمال في المرحلة المقبلة، حيث تبرر ذلك بتأثير الأزمة على نشاطها، بينما قررت الحكومة ربط دعم الشركات بالحفاظ على 80 في المائة من فرص العمل، ما يعني السماح لها بتسريح 20 في المائة من العاملين. ويعتبر نائب رئيس اتحاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، العلمي الهوير، أن ذلك القرار الحكومي غير مبرر، حيث يفتح الباب أمام تسريح عمال، في الوقت الذي لا يجب أن يكون تعافي الشركات على حساب الأجراء.
ويذهب الهوير، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنه رغم الدعم الذي منح للشركات عبر مشروع قانون مالية العام الحالي والتدابير المتخذة من أجل تسهيل توفير السيولة وضمانها، إلا أن رجال الأعمال يطمحون إلى ترسيخ المرونة في سوق الشغل، ما من شأنه أن يزيد في هشاشة وضعية العاملين في العديد من القطاعات.
ويتصور الاقتصادي المغربي، رضوان طويل، أن السياق المرتبط بالأزمة، أظهر بشكل جلي ضعف الحماية الاجتماعية بالمغرب، كما ينذر بالمخاطر المرتبطة بالمرونة في سوق الشغل التي يدعو إليها رجال الأعمال.
ويؤكد طويل لـ«العربي الجديد» أن المرونة التي أضحت واقعا في بعض القطاعات الإنتاجية في المغرب، تسفر عن نفسها عبر شيوع العمل المؤقت وضعف إبرام العقود التي تنظم العلاقة بين الأجراء وأرباب العمل. وبلغ عدد العاطلين في المغرب نهاية العام الماضي 1,1 مليون عاطل، وعند الأخذ بعين الاعتبار توقعات المندوبية الأخيرة، يتجلى أن عددهم سيقفز إلى أكثر من 1,81 مليون في نهاية العام، علما أن التوقعات تبقى محكومة بحالة عدم اليقين الناجمة عن الظرفية الدولية والوطنية المرشحة للتغير.
وكانت الحكومة قد التزمت في برنامجها قبل أربعة أعوام بأن تخفض معدل البطالة إلى 8 في المائة في عام 2021 التي ستشهد الانتخابات التشريعية، غير أن ضعف النمو وهشاشته لارتهانه للتساقطات المطرية، حال دون محاصرة البطالة وتوفير فرص عمل خاصة للشباب.
ونالت الظرفية الحالية من معنويات الأسر في المغرب، حيث إن بحثا أجرته المندوبية السامية للتخطيط في الأسبوع الماضي، توصل إلى 82,7 في المائة من الأسر توقعت ارتفاعا في مستوى البطالة في الاثني عشر شهرا المقبلة، مقابل 7,5 في المائة لا تشاطر ذلك الرأي. وكان انتشار الجائحة في المغرب منذ الثاني من مارس/ آذار الماضي، وما ترتب عنه من آثار وتدابير، أفضى إلى توقف 950 ألف مصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي، جزئيا أو كليا عن العمل، غير أن الحكومة تؤكد أن ذلك العدد انخفض إلى 600 ألف حاليا.

(Getty)

ارتفاع ديون الشركات العالمية

خلصت دراسة حديثة شملت 900 شركة كبرى إلى أن الشركات في أنحاء العالم ستتحمّل أعباء ديون جديدة تصل إلى تريليون دولار في 2020، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعزيز أوضاعها المالية في مواجهة فيروس كورونا.
تعني الزيادة غير المسبوقة قفزة بنسبة 12 بالمئة لإجمالي دين الشركات عالمياً ليبلغ نحو 9,3 تريليونات دولار، وهو ما يأتي عقب تراكم لسنوات وضع ديون الشركات التي تنوء بأثقال أعباء الدين في العالم على قدم المساواة مع ديون العديد من الدول متوسطة الحجم. وكان العام الماضي قد شهد أيضاً زيادة حادة بلغت ثمانية بالمئة حفزتها صفقات اندماج واستحواذ واقتراض الشركات لتمويل إعادة شراء أسهم وتوزيع أرباح. لكن قفزة العام الحالي بسبب استنزاف الفيروس للأرباح. وقال سيث ماير، مدير المحفظة في شركة جوناس هندرسون التي أعدت التحليل من أجل مؤشر جديد لديون الشركات: «غيّر كوفيد كل شيء... أصبح الأمر يتعلق بالحفاظ على رأس المال وبناء ميزانية عمومية حصينة».

أخبار مختصرة

تونس: ارتفاع صادرات زيت الزيتون

تتجه تونس إلى تسجيل رقم صادرات مرتفع من زيت الزيتون (الذهب الاخضر)، بحلول نهاية الموسم الحالي 2019 - 2020. يقول وزير الزراعة التونسي، اسامة الخريجي، إن بلاده صدّرت حتى الآن قرابة 245 الف طن بقيمة (515 مليون دولار)، متوقعاً تجاوز الصادرات 300 الف طن بحلول نهاية الموسم.
وكانت تصريحات صحافية، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، للمدير العام للإنتاج الفلاحي في الوزارة عز الدين شلغاف، قال فيها إن صادرات البلاد من زيت الزيتون في موسم 2018 - 2019 قرابة 150 الف طن. وفي مقابلة مع «الأناضول»، أشار الخريجي إلى ان «تقديرات الإنتاج للموسم الحالي في حدود 400 الف طن».

شركة نفط الكويت تؤجل مشاريع

قالت شركة نفط الكويت، أمس، إنها راجعت خططها استجابة لتوجيهات من مجلس الوزراء، ما ادى إلى تخفيض ميزانيتها الراسمالية للسنوات الخمس المقبلة بنسبة 25 بالمائة و تاجيل عدد من المشاريع. واوضحت الشركة في بيان ان المراجعة لن تؤثر باهدافها الاستراتيجية للمدى المتوسط، ولم يُشر البيان إلى حجم الميزانية بعد التخفيض. وقال البيان إن الشركة اتخذت خطوات أخرى لترشيد الموازنة التشغيلية للعام المالي 2020/ 2021 بخفضها قرابة 18 بالمائة، «بما يسهم في تامين الاستقرار للمالية العامة للدولة». وتعاني الكويت في السنة المالية الحالية من ازمة تمويل لعجزها المالي، الذي قد يتفاقم بسبب تهاوي النفط وازمة كورونا.

انتقادات اوروبية لتنقيب تركيا عن الطاقة

انتقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تركيا، أمس، بسبب التنقيب عن الطاقة في مياه البحر المتوسط المتنازع عليها و تغيير وضع آيا صوفيا من متحف إلى مسجد، في الوقت الذي ردت فيه تركيا بأنها مستمرة في عمليات التنقيب في شرق المتوسط. وفي اول اجتماع مباشر لهم منذ شهور، قالت وزيرة الخارجية السويدية آن ليند، وفقا لوكالة «اسوشييتد برس: «إن التحركات في منطقة البحر المتوسط كانت «مدعاة للقلق» للكتلة التي تضمّ 27 دولة». وزار جوزيف بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، تركيا الاسبوع الماضي، حيث ناقش أيضاً خلافات انقرة مع اليونان وقبرص بشأن استكشاف الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط.

مصارف لبنان والسقوط الحر

مصطفى عبد السلام

نظرة إلى 4 أرقام تكشف حجم المأزق الكبير الذي تتعرض له البنوك اللبنانية، وترسم صورة متشائمة لهذا القطاع الحساس، خاصة مع احتمال اندفاع بعض البنوك نحو الوقوع في فخ التعثر، وبالتالي الإفلاس والعجز عن سداد أموال المودعين.
الرقم الأول ما نقلته «فاينانشال تايمز»، أمس، عن آلان بيفاني، المدير العام السابق لوزارة المالية اللبنانية، الذي قال إن البنوك اللبنانية «هرّبت» ما يقرب من ستة مليارات دولار منذ حراك أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
الرقم الثاني جاء على لسان وزير المالية غازي وزني، الذي كشف يوم 24 إبريل/ نيسان، أن خسائر القطاع المصرفي بلغت 83 مليار دولار، مقابل 53 ملياراً خسرها مصرف لبنان.
كما كشف صندوق النقد الدولي، يوم 25 يونيو/ حزيران، أن مصرف لبنان تكبد خسائر متراكمة تصل إلى 50 مليار دولار. لكن محافظ المصرف رياض سلامة اعترض على الرقم في إحاطة للبرلمان، وجادل بأن حسابات البنك المركزي تظهر فائضا، وهو ما لم يدعمه بأي أرقام.
الرقم الثالث هو أنه على الرغم من القيود الشديدة التي تفرضها البنوك على عمليات السحب النقدي، فقد تراجعت ودائع العملات الأجنبية من 82 مليار دولار في الخريف الماضي إلى 71 مليار دولار بحلول مايو/ أيار، وفقاً لبيانات مصرف لبنان.
الرقم الرابع هو أنه رغم تأكيد رئيس الحكومة حسان دياب أكثر من مرة على أنه «لا أحد من المودعين سيخسر أمواله في البنوك»، لكنه أكد، منتصف إبريل الماضي، أنه «كلنا نعرف البير وغطاه، فالأموال تبخّرت منذ أشهر وقبل وصولنا إلى الحكومة»، وهذا الكلام يعني عدم وجود سيولة كافية لدى البنوك لرد ودائع المدخرين، خاصة مع توقف المودعين عن ضخ سيولة جديدة في البنوك منذ فرض القيود على عمليات السحب والإيداع منذ نهاية العام 2019.
النتيجة النهائية للكشف عن هذه الأرقام وغيرها تعني مزيداً من تهاوي الثقة في القطاع المالي والمصرفي اللبناني، خاصة مع استمرار الضغوط على القطاع من جهات عدة، المودعين الذين يرغبون في سحب مدخراتهم، وتعثر سداد الديون مع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية، وتهاوي سعر الليرة، وضغوط تراجع الاحتياطي النقدي، وهو ما يغل يد مصرف لبنان عن تدبير احتياجات البنوك من النقد الأجنبي، واندلاع الاحتجاجات من وقت لآخر، وما تردد عن تحميل المودعين جزءا من كلفة خطة الإنقاذ الحكومية، كل هذه العوامل وغيرها تمثل مصدر ضغط شديد على البنوك قد تدفع بعض وحداته إلى الخروج من السوق نهائيا، أي الإفلاس.

مصر: كورونا يشلّ خطوط إنتاج بمصانع الحديد

القاهرة ـ **عبد الله عبده**

أصابت شظايا تفشي فيروس كورونا وركود الأسواق وتراجع القدرة الشرائية مصانع الحديد المصرية، التي اضطر بعضها إلى وقف خطوط إنتاج بسبب حالة الركود الواسعة التي يتعرض لها السوق، خلال الفترة الأخيرة.
وأكد مصدر مسؤول بغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، لـ«العربي الجديد، أن تراجع صادرات الحديد المصري من اللفائف والمسطحات المسحوبة، يرجع لعدة أسباب، منها الركود الذي يضرب السوق العالمي بشكل عام بعد تفشي جائحة كورونا، بالإضافة إلى زيادة تكلفة الإنتاج في مصر مقارنة بالمنافسين الخارجيين، نتيجة زيادة أسعار الوقود الحكومي المورد للمصانع. وقالت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، إن هبوط الأسعار في الأسواق العالمية يهدد كذلك المنتج الوطني داخل مصر، إذ إن المنافسة تصب في صالح المستورد، حتى بعد فرض الرسوم الوقائية على الحديد المستورد.
وحسب المصادر، فإن شركات الحديد تعاني من حالة ركود شديدة، والتي ازدادت حدتها بعد صدور قرار بوقف عمليات البناء لمدة 6 أشهر، الأمر الذي أدى إلى اضطرار بعض المصانع لوقف عدد من خطوط الإنتاج، والاقتصار فقط على إنتاج الكميات المتفق عليها مسبقا.
ويكشف أحد خبراء صناعة الحديد، شريف عياد، لـ«العربي الجديد» أن هناك حوالي 6 مصانع أوقفت خطوط إنتاجها، بخلاف عدد من الشركات الأخرى التي اكتفت بوقف عدد من خطوط الإنتاج، نتيجة الركود من جهة، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، وخاصة بعد فرض رسوم وقائية على البليت المستورد. وحول تراجع الصادرات من منتجات الحديد المصرية، أرجع «عياد» السبب الرئيسي لهبوط الطلب العالمي بعد تفشي فيروس كورونا.
ويؤكد مسؤول مبيعات بإحدى شركات الدرفلة حالة الركود الشديدة التي تعاني منها معظم مصانع الحديد، رافضًا الخوض في نسب تراجع المبيعات على اعتبار أنه أحد أسرار الشركة.
وأظهرت بيانات المجلس التصديري لمواد البناء (حكومي) تراجع صادرات الحديد خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2020 بنسبة 43 في المائة، إذ انخفضت من 363 مليون دولار في 2019 إلى207 ملايين دولار في 2020.

مال وسياسة

الوصاية على نفط ليبيا

مخاوف من حساب مصرفي جديد... وضغوط إماراتية لنهب العائدات

الصراع على النفط ساهم في تردي الأوضاع المعيشية (عبد الله دوما/ فرانس برس)

تصاعدت مخاوف الليبيين من تداعيات حرب إغلاق الحقول التي تقودها قوات خليفة حفتر المدعوم إماراتياً، في ظل ضغوط متواصلة للسيطرة على عائدات النفط

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تحذر الأوساط الاقتصادية في ليبيا من الضغوط الخارجية المتواصلة التي تستهدف وضع عائدات النفط في حساب مصرفي جديد وتوزيعها وفق آلية تشرف عليها الأمم المتحدة.

ويرى مراقبون أن التوجه الجديد يشبه خطط النفط مقابل الغذاء التي طبقت في بعض الدول، بينما يؤكد آخرون أن غياب الآليات المالية بشأن كيفية التصرف بعائدات النفط في حال فتح حساب مصرفي جديد يثير مخاوف كبيرة ويعد وصاية مالية على ليبيا وثرواتها.

ويأتي ذلك بعد قفل جديد لحقول النفط والموانئ من قبل قوات شرق ليبيا التابعة للجنرال المتقاعد خليفة حفتر، المدعوم من الإمارات ومصر، للمطالبة بإعادة توزيع العائدات بشكل جديد.

ووسط تصاعد الصراع على النفط الليبي تستمر معاناة الليبيين من الأوضاع المعيشية المتردية، كما تواصل حكومة الوفاق المعترف بها دوليا الاستعانة بالاحتياطي النقدي من أجل الإنفاق على الخدمات والرواتب.

واتهمت المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس الإمارات بالوقوف وراء غلق حقول النفط مجددا بعدما تم استئناف الصادرات يوم الجمعة الماضي، داعية مجلس الأمن الدولي إلى محاسبة الدول المسؤولة عن عملية الإغلاق وذلك بعد استئناف إنتاج النفط وتصديره عقب توقف دام ستة أشهر كلف البلاد نحو 6,7 مليارات دولار خسائر بالإيرادات وعمق تداعيات الحرب الاقتصادية والمعيشية على البلاد.

وحسب مراقبين، ستستغرق إعادة الإنتاج النفطي وقتًا للوصول إلى مستويات ما قبل الحظر (نحو 1,2 مليون برميل يوميًا)، بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للحقول والموانئ نتيجة الحصار غير القانوني المفروض عليها منذ 17 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وفي هذا السياق، أكد الخبير الاقتصادي عطية الفيتوري أن هناك غموضا بشأن طريقة توزيع عائدات النفط وكيفية توزيع الأموال حسب الآلية الجديد المقترحة تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك في ظل غياب الشفافية المالية وانقسام المؤسسات الليبية واستمرار الصراع. ومنذ سنوات، يعاني البلد الغني بالنفط من صراع مسلح، بدعم من دول عربية وغربية لقوات حفتر التي تسعى لانتزاع السيطرة على ليبيا من الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، ما أدى إلى دمار مادي واسع.

ومن جانبه، يرى مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية، أحمد أبولسين، أن سيناريو العراق يتكرر في ليبيا وهو عبارة عن النفط مقابل الغذاء وذلك من أجل إيقاف الصرف الموازي للحكومتين والقضاء على الفساد ولا يوجد حل بديل، حسب تعبيره.

وأوضح أبولسين لـ«العربي الجديد»، أن تجميد عائدات النفط قرار صائب في ظل الفساد الموجود وعدم وجود استقرار سياسي في البلاد والحرب الدائرة وذلك تمهيدا لتوحيد المؤسسات المالية والإنفاق بين الحكومتين الأولى المعترف بها دوليا في طرابلس والثانية الموازية في الشرق.

وقال: صادرات النفط الليبي غير مستقرة ولن يتعاقد لشرائه أحد إلا إذا كانت أسعاره مخفضة. وفي المقابل، قال المحلل الاقتصادي علي الصلح، لـ«العربي الجديد»، إن تجميد عائدات النفط عبر حساب خارجي مستقل مرفوض تماما في ظل غياب أي تشريع قانوني ينظم أي توزيع للعوائد.

ودعا إلى ضرورة تشكيل لجنة محلية من ثلاثة أقاليم لمراقبة جميع الإيرادات والنفقات المحلية والخارجية والعمل على تحديد فترة زمنية تحدد في إطارها السياسي المعتمد دوليا لعمل استفتاء على شكل الدولة.

وينص اتفاق دولي على أن تتولى المؤسسة الوطنية للنفط، ومقرها طرابلس، تصدير النفط، على أن تذهب عائداته إلى البنك المركزي هناك. وأكد المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي أن تجميد الإيرادات النفطية عبر حساب خارجي قد يضر بالاقتصاد الليبي ولا ينفعه، وذلك لوجود قضايا التعويضات المرفوعة ضد الدولة الليبية، وهو ما يتسبب في خسارة هذه الأموال، مثل ما حدث من تجميد أموال الصندوق السيادي الليبي البالغ رأسماله 65 مليار دولار منذ عام 2011.

قوات حفتر تواصل ضغوطها على حكومة الوفاق عبر إغلاق الحقول

وكانت مصادر من داخل حكومة الوفاق الوطني الليبية قد كشفت لـ«العربي الجديد»، يوم 23 يونيو/ حزيران الماضي، عن مقترح بشأن إعادة تصدير النفط عبر ترتيبات جديدة بمشاركة بعثة الأمم المتحدة. وأوضحت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن الآلية الجديدة المقترحة تدرس ضمانات لتوزيع الأموال على مختلف أنحاء البلاد من دون إعطاء تفاصيل بشأن كيفية توزيعها.

واختلفت آراء المواطنين حول فتح حساب مصرفي خارج البلاد أو تجميد حساب المؤسسة الوطنية للنفط إلى حين الوصول إلى حل سياسي، إذ قال المواطن على الأزهري لـ«العربي الجديد»، إن «الأمر جيد في حال وجود شفافية بشأن الإيرادات والمصروفات وأين ستذهب الأموال».

ولكن في المقابل، يؤكد المواطن علي الحمروني أن «هذا المقترح يعد بمثابة وصاية مالية على دولة ليبيا، والفساد الذي وجد في النفط مقابل الغذاء في العراق خير شاهد على ذلك».

أسواق

تونس: انكماش دخل الأسر ينذر بركود واسع

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدأ الإنفاق الأسري يدخل دائرة الانكماش بفعل شح السيولة وتراجع مداخيل التونسيين بعد انقضاء الهدنة التي منحتها المصارف للموظفين بتأجيل سداد القروض لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر.

ويخشى التجار من تأثير حاد لتراجع عائدات الأسر على الإنفاق العائلي والحركة الاقتصادية في البلاد في فصل الصيف الذي يمثل ذروة الموسم التجاري في البلاد، ما قد يزيد من إنهاكهم بعد شهرين من الإغلاق بسبب الحجر الصحي الشامل الذي فرضته السلطات في البلاد في مارس آذار الماضي.

ويمثل الاستهلاك محركا اقتصاديا مهما في تونس، غير أنه بات مهددا بالانكماش بفعل تراجع دخول الأسر بنسب تتراوح بين 150 و400 دينار وفق دراسة أنجزها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (مؤسسة حكومية).

وقدرت الدراسة أن دخل الأسر التونسية سيتقلص في المعدل بنسبة 2,9 بالمائة بالنسبة لفترة شهر من الأزمة وبنسبة 8,6 بالمائة لفترة ثلاثة أشهر.

وقال رئيس غرفة تجار الملابس، محسن بن ساسي، إن الحركة التجارية متباطئة في جل محافظات البلاد، والإقبال على السلع ضعيف جدا رغم التخفيضات وتسهيلات الدفع التي يقدمها التجار

وأكد بن ساسي لـ«العربي الجديد» أن الحركة التجارية مرتبطة بعدة عوامل ومنها توفر السيولة ووجود فرص العمل في القطاعين المنظم والهامشي، مشيرا إلى أن الأسر التي تعمل في القطاعات الهامشية أو الموازية فقدت جزءا كبيرا من دخولها، ما يسبب الانكماش التجاري.

توقعات بتفاقم شح السيولة خلال الفترة المقبلة

وأضاف المتحدث أن الأسر بعد كورونا أعادت ترتيب أولوياتها وأصبحت تعطي الأولية المطلقة للمواد الأساسية ولا سيما منها الغذاء ودفع فواتير الكهرباء والماء والإيجارات وربما الديون التي تراكمت عليهم في فترة الانقطاع عن العمل.

ورجّح بن ساسي أن يتواصل الركود إلى فترة لا تقل عن ستة أشهر إلى حين استعادة الأسر لتوازناتها المالية وبداية تعافي النشاط الاقتصادي.

وقال الخبير الاقتصادي، محمد منصف الشريف، إن دخول الأسر في تقشف متوقع سيؤثر على النشاط الاقتصادي والاستهلاك عموما. وأكد الشريف لـ«العربي الجديد» أن شح السيولة قد يتفاقم في الفترة المقبلة بعد عودة نحو مليون أسرة لتسديد أقساط الديون التي تم تأجيل دفعها في فترة الحجر الصحي، مؤكدا أن تمتع الأسر بذلك الإجراء مكنهم من فائض في السيولة تم توجيهه بدرجة أولى لاقتناء الغذاء، غير أن هذا الفائض بصدد التراجع مع تدفق سيل المصاريف والفواتير.

معيشة

ارتفاع الأسعار يحرم السوريين من الأضاحي

عدنان عبد الرزاق

«لولا دعم الجمعيات الخيرية والمتبرعين من خارج سورية، ربما لا تذبح شاة خلال عيد الأضحى»، هكذا ما قاله الاقتصادي السوري وليد حباب من ريف إدلب، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن أسعار اللحوم ارتفعت أضعاف قدرة السوريين الشرائية.

وأكد أن الأضاحي باتت سلعة كمالية لأكثر من 90% من المستهلكين، سواء بمناطق المعارضة أو مناطق سيطرة نظام الأسد، مشيرا إلى أن سعر كيلو اللحوم الحمراء (خروف) بمناطق إدلب المحررة تجاوز 11 ألف ليرة ومعظم الناس تعيش على تحويلات ذويها أو على المساعدات الدولية، فمن سيفكر بالأضحية؟ وقال إن الوضع في مناطق النظام، أصبح أكثر مأساوية، فسعر كيلو لحم الخروف يصل إلى نحو 20 ألف ليرة، ودخل الأسرة لا يتجاوز 50 ألف ليرة سورية. وحول أسباب ارتفاع أسعار اللحوم، أوضح حباب أنها تتمثل في تهاوي الليرة وارتفاع سعر الأعلاف وتراجع الثروة الحيوانية.

وتشير تقارير رسمية سورية، إلى أن نسبة ارتفاع سعر كيلو لحم الخروف الحي، تجاوزت 200% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وسط توقعات من قبل الجزارين باستمرار الارتفاع رغم ضعف القدرة الشرائية للمواطنين. ويقول رئيس جمعية اللحامين (الجزارين) بدمشق، إدمون قطيش، إن توقع انخفاض أو ارتفاع سعر خروف الأضحية أمر صعب. ويضيف قطيش خلال تصريحات صحافية أول من أمس، أن التضارب الحاصل اليوم بين العوامل المؤثرة على أسعار لحم الخراف يجعل التنبؤ بانخفاض أو ارتفاع سعر أضحية العيد أمراً صعباً، فرغم ارتفاع أسعار الأعلاف التي أثرت على تكاليف التربية والتسمين، هناك ضعف في الطلب على اللحوم نتيجة انخفاض قدرة المواطنين الشرائية.

تهاوي الليرة وارتفاع أسعار العلف وراء غلاء اللحوم (Getty)

وكشف قطيش عن دراسة جديدة سيتقدم بها إلى وزارة الاقتصاد ليكون سعر كيلو لحم الخروف 14 ألف ليرة «لكن هذا السعر لم يقر بعد»، مبيناً أن ارتفاع أسعار العلف من 1400 ليرة سورية إلى 4400 ليرة، انعكس على أسعار الخراف بالارتفاع، ما أوصل سعر الكيلو الحي إلى 5500 ليرة سورية.

ومن دمشق، يؤكد تاجر الأغنام رضوان محمد، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن سعر كيلو لحم الخروف الحي، تعدى 6000 ليرة سورية، ومن المتوقع مع اقتراب عيد الأضحى، أن يصل إلى 7 آلاف ليرة، ما يعني أنه بعد الذبح، يصل سعر كيلو لحم الخروف إلى أكثر من 10 آلاف ليرة «فكيف سيتم التسعير بـ14 ليرة كما قال رئيس الجمعية؟». وحول متوسط أسعار الأضاحي لهذا العام، يضيف تاجر الأغنام: «السعر على حسب الوزن، ولكن متوسط سعر خروف الأضاحي بين 350 و400 ألف ليرة، ومتوسط سعر العجل حول مليوني ليرة».

تحقيق

أكدت مصادر مسؤولة في وزارة الاتصالات ببغداد، لـ«العربي الجديد» أن عمليات مكافحة تهريب الإنترنت، من المؤمل أن توفر للدولة مبالغ مالية كبيرة، كانت طوال السنوات الماضية تذهب لجهات نافذة، الأمر الذي كان يتسبب في خسائر باهظة لخزينة البلاد

مافيا الإنترنت في العراق

الحكومة تحارب المهرّبين عبر «الصدمة»

بغداد ـ **زيد سالم**

واصلت وزارة الاتصالات العراقية حربها على «مافيات تهريب الإنترنت»، إذ نفذت حملات واسعة بمشاركة ودعم من قوات أمنية خاصة أسفرت عن تدمير عشرات الأبراج التابعة لشركات تزويد خدمة الإنترنت تقول الوزارة أن كثيراً منها غير مرخص وأخرى تقوم بعمليات احتيال في الحصول على الشبكة وتوزيعها. وأكدت الوزارة أن عمليات التلاعب بمنظومة الإنترنت يكبد العراق خسائر كبيرة بملايين الدولارات شهريا.

الحملة التي تعتبر الأولى من نوعها في العراق التي تستهدف عمليات الفساد والتلاعب بشبكة الإنترنت في العراق، أطلقت عليها وزارة الاتصالات «عمليات الصدمة»، بمشاركة هيئة الإعلام والاتصالات مع جهازي المخابرات والأمن الوطني وقوات الرد السريع في وزارة الداخلية للكشف عن مواقع وأبراج وعُقد ومنظومات تهريب سعات الإنترنت في مدن عدة ومنها كركوك وديالى ونينوى.

وحسب مصادر مسؤولة في وزارة الاتصالات ببغداد، لـ«العربي الجديد» فإن العمليات التي يشرف عليها وزير الاتصالات، أركان الشيباني، من المؤمل أن توفر للدولة مبالغ مالية كبيرة، كانت طوال السنوات الماضية تذهب لجهات نافذة من خلال عمليات تهريب الإنترنت أو التسلط على كابلات الدولة القادمة للعراق».

ووفقا للمصادر، التي رفضت ذكر اسمها، فإن المرحلة الأولى من عمليات الصدمة ستعقبها عملية تحسن واضح في شبكة الإنترنت من حيث جودة الخدمات المقدمة، والسعر المقدم للمواطنين».

وفي هذا السياق، أكد خبير التقنيات في جامعة بغداد، وائل المطلبي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن الحملة على مافيات الإنترنت في العراق تعتبر واحدة من أهم الخطوات التي تقدم عليها وزارة الاتصالات منذ عام 2003. ووفقا للمطلبي فإن تنظيم قطاع الاتصالات يشهد ثورة في الفترة الحالية سيكون من شأنه إنهاء فوضى دامت سنوات طويلة بسبب عمليات تهريب وتجاوز على شبكة الانترنت.

12

كشفت «المنظمة العراقية لقياس جودة الاتصالات»، وهي جهة غير حكومية، في تقرير صدر حديثاً، ان الخسائر الشهرية بسبب تهريب الإنترنت تراوح بين 9 و12 مليون دولار.

وحسب مسؤولين عراقيين، فإن «عمليات تهريب الإنترنت داخل العراق تتم عبر طريقتين الأولى من خلال إنشاء ممرات جديدة لمرور كابلات الإنترنت من دون المرور بالبوابات الرسمية والثاني عبر التجاوز على الكابل الضوئي التي يصل إلى العراق ويتم إحداث ثقوب بها وربطها مع وصلات وأسلاك شعيرية تذهب إلى مصادر متعددة.

وأوضح المسؤولون لـ«العربي الجديد»، أن «وزارة الاتصالات ترصد منذ عام 2011 تطورات سرقة الانترنت الوارد إلى العراق بصفة رسمية وتهريبه إلى إيران من جهة عبر ممرات غير رسمية في محافظة ديالى، وبيعه في المحافظات من جهة أخرى».

ولفت المسؤولون في أكثر من قسم بوزارة الاتصالات إلى أن «مافيات سرقة الإنترنت العراقي والمهربين الذي يوصلونه إلى العراق عبر معابر غير رسمية يتمتعون بعلاقات جيدة مع مسؤولين في الحكومة العراقية، كما أن بعضها متغلغلة داخل وزارة الاتصالات نفسها، بالإضافة إلى أن بعض الشركات العاملة بمجال الانترنت

وقف التهريب يوفر لخزينة الدولة مبالغ كبيرة

معابر غير رسمية بدعم من مسؤولين في حكومة بغداد

أصلاً تدخل هي الأخرى على خط التهريب، وأخرى ترتبط بأعضاء بمجلس النواب بصورة علنية، إلا القضاء لا يتحرك تجاه هذه الملفات. وقالوا إن «أكثر الأماكن التي تحصل فيها عمليات التهريب وسرقة شعيرات من الكابل الضوئي، هي في كركوك والموصل وأطراف بغداد، وتصل بعضها إلى إيران وأخرى يتم بيعها عبر تجار إلى موزعي الإنترنت في المحافظات».

النائبة في البرلمان العراقي، هدى سجاد، والتي تعد من أبرز النواب الذين يتبنون فضح عمليات التهريب المرتبطة بالإنترنت قالت لـ«العربي الجديد» إن «تهريب الإنترنت من وإلى العراق لم يتوقف للحظة واحدة خلال السنوات الماضية، إذ تستمر المافيات المتخصصة بهذا النوع من التهريب بعملها بالرغم من كل النداءات للحكومة في هذا الصدد».

وأوضحت أن «الحكومة يجب أن تنتبه إلى هذا الملف، ووزارة الاتصالات بحاجة إلى تمكين إضافي من أجل منع استمرار خسارة العراق للأنترنت وللأموال». وأكملت أن «العراق يحتاج إلى الأموال في ظل أزمته الاقتصادية الحالية، وبالتالي لابد من فرض هيمنة الدولة على المنافذ الحدودية المرتبطة بالبضائع وتلك المرتبطة بالممرات الخاصة بالكابل الضوئي، وضبط كل عمليات التهريب بما فيها الإنترنت»، مشيرة إلى أن «المبالغ التي يخسرها العراق بسبب تهريبه ليست بسيطة، بل إنها تزداد يوماً بعد يوم بسبب اتساع أعمال المهربين وابتكار طرق جديدة ومنافذ وآليات متطورة». وعن نفس الموضوع، قال نائب مستقل في البرلمان العراقي إن «مافيات تهريب الإنترنت تتعامل مع الدولة بصفة رسمية، والحكومة العراقية تعرفها وتعرف مرجعياتها السياسية والأمنية وسقوف حمايتها وسلاحها وإمكانياتها الاقتصادية، وبالتالي فإن عمليات محاولة السيطرة على جرائم تهريب الإنترنت ما هي إلا حركات إعلامية لا فائدة منها».

وكان العراق، قد أعلن سابقا، عن تمكنه من إحباط عملية «كبرى» لتهريب سعات الإنترنت، إذ كشفت هيئة النزاهة الرقابية في يوليو/ حزيران 2019 أنها أحبطت عملية تهريب سعات إنترنت في محافظة نينوى بالمناطق الحدودية بين العراق وسورية، وقبل ذلك أعلنت في مارس/ آذار 2019 أحبطت في محافظة كركوك عملية «كبرى» لتهريب الإنترنت، مبينة ضبطها مسؤول الشركة الضالع بعملية التهريب ومصادرة معدات عائدة للشركة.

وأشارت إلى أن «العملية تمت في منطقة «جيمن» التي تعد المغذي الرئيس لجميع الأبراج والشبكات في المحافظة»، ما يتسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام، فضلا عن الانعكاس السلبي لهذه العمليات على الجانب الأمني». ومؤخرا كشفت «المنظمة العراقية لقياس جودة الاتصالات»، وهي جهة غير حكومية، أن وزارة الاتصالات العراقية تخسر دخلاً يقدر بـ120 مليون دولار سنويا، بسبب عمليات تهريب الإنترنت، موضحة في بيان أن «هذا الرقم يؤثر سلباً على موازنة الدولة العراقية بشكل عام وعلى ميزانية الوزارة بشكل خاص». ولفتت إلى أن «الخسائر الشهرية بسبب تهريب الإنترنت تتراوح بين 9 و12 مليون دولار، وهو رقم كبير لو دخل لموازنة الدولة لكان بالإمكان تطوير واقع الإنترنت في العراق». بدورها، رأت الخبيرة بالشؤون الاقتصادية العراقية، سلام سميسم، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «ملف تهريب الإنترنت لا يعني فقط وزارة الاتصالات أو هيئة الإعلام، بل إنه ملف أمني كونه يندرج ضمن مس السيادة الوطنية في العراق، وبالتالي فإن معالجته تتم عبر خلية واسعة لإنهائه، ناهيك عن كونه يؤثر كثيراً على الاقتصاد العراقي وينهك المواطن البسيط الذي يبقى تحت رحمة شركات تستخدم خدمة انترنت رديئة».

وأوضحت أن «ملايين الدولارات خسرها العراق جراء بيع الإنترنت خارج إطار الدولة وتهريبه، وتخسر البلاد ملايين الدولارات بسبب عدم السيطرة على الكابل الضوئي».

البرلمان يحقق في عقود الطاقة الكهربائية

قرر البرلمان العراقي، فتح تحقيق بالعقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء طيلة الـ14 عاما، إثر تراجع إمدادات الطاقة في البلاد. يأتي الإعلان عن التحقيق بتعاقدات الطاقة الكهربائية، بعد ساعات من اقتحام محتجين غاضبين مبنى لتوزيع الكهرباء في بغداد، بسبب زيادة فترات انقطاع التيار الكهربائي. ووفق وثيقة رسمية صادرة عن رئيس البرلمان ونشرتها الوكالة الرسمية، أول من أمس، فإن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، شكل لجنة برئاسة نائبه الأول حسن الكعبي، للتدقيق والتحقيق بتعاقدات وزارة الكهرباء من عام 2006 ولغاية 2020. وأضافت الوثيقة أن «تشكيل اللجنة يأتي من أجل الوقوف على أسباب عدم تحقيق تقدم واضح في القطاع ومحاسبة المقصرين، إثر التدهور المستمر في المنظومة الكهربائية، والإخفاقات المتراكمة طوال السنوات السابقة، ووجود شبهات فساد إدارية ومالية». ويبلغ إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وفقا لوزارة الكهرباء 13500 ميغاوات، ويخطط العراق لإضافة 3500 ميغاوات خلال العام الحالي عبر إدخال وحدات توليدية جديدة إلى الخدمة، بينما يتجاوز الاستهلاك 20 ألفا.

عمليات التهريب أثرت سلباً على خدمات الإنترنت (حيدر كرالب/ الأناضول)

تقرير

تعاني سوق العقارات في كل من أوروبا وأميركا بعد فتح الاقتصادات من تردد المؤسسات المالية في منح قروض تمويلية لتمويل مشتريات المساكن الجديدة، وتتخوف من الوقوع في هاوية الديون العقارية التي سبّبت أزمة المال في عام 2008

أزمة القروض العقارية

المصارف العالمية تتفادى تمويل المساكن خوفاً من أزمة مالية

لندن ـ **العربي الجديد**

رغم السيولة الضخمة التي جمعتها المصارف التجارية في أميركا وأوروبا من تحفيزات الحكومات والبنوك المركزية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، يتردد بعضها في منح قروض عقارية، بينما تمتنع أخرى كلياً عن التورط في تمويلات شراء المساكن الجديدة أو حتى التقيد بالإجراءات التي أقرتها الحكومات لمساعدة أصحاب المساكن على تجاوز جائحة كوفيد 19.

وحسب تحليل في نشرة «هارفارد بيزنس رفيو» الأميركية التابعة لجامعة هارفارد، تتفادى المؤسسات المالية الأميركية منذ بدء جائحة كورونا التورط في القروض العقارية، في وقت تتزايد فيه عمليات إفلاس الشركات وترتفع فيه نسبة البطالة.

وتتخوف المصارف التجارية الأميركية من أن توقعها القروض العقارية في هاوية مالية جديدة مثلما حدث في أزمة المال التي كادت أن تفلس النظام المصرفي الأميركي في عام 2008. ولدى المصارف الأميركية في الوقت الراهن نحو 3,7 تريليونات دولار من السيولة التي تمكنها من الإقراض العقاري، لكنها ترى أن سوق العمل الأميركية يشوبها الكثير من الغموض وسط تجدد تفشي جائحة كورونا وتعطيلها لفتح النشاط الاقتصادي في العديد من الولايات، خاصة في ولايات غنية مثل تكساس وفلوريدا ونيويورك. ويرى الخبير المالي مايكل أولينك، في تحليل بنشرة «هارفارد بيزنس رفيو»، أن عدد أصحاب القروض الذين لم يسددوا أقساط قروضهم منذ بداية العام وحتى 16 يونيو/ حزيران الماضي نحو 4,6 ملايين شخص، وهو ما يمثل نحو 8,7% من إجمالي حجم القروض العقارية في الولايات المتحدة. من جانبه، يقدّر موقع ستاتيستا المالي إجمالي قيمة العقارات السكنية في أميركا بنحو 18,3 تريليون دولار، ويقدّر حجم القروض السكنية التي لم تسدد حتى نهاية العام الماضي بنحو 16,1 تريليون دولار. وبالتالي، إن السوق العقارية الأميركية قد يكون أمامها الكثير من الوقت حتى تتمكن من العودة إلى مستويات الإقراض الطبيعي وعملية الشراء والبيع، حتى في حال التشغيل الكامل للقطاع العقاري. ويشير الخبير أولينك في تحليله إلى أن العديد من المصارف تبرر موقفها، قائلة «إنها ليست على استعداد لتكرار الخطأ الذي وقعت فيه عام 2008»، وبالتالي تبتعد كلياً في الوقت الراهن عن التعامل في القروض. وكان مصرف «بنك أوف أميركا» من كبرى البنوك التي تورطت في القروض العقارية ورفعت ضده قضايا كلّفته أكثر من 14 مليار دولار. وفي أوروبا، سعت حكومات دول الاتحاد الأوروبي إلى تخفيف أعباء القروض العقارية منذ تفشي جائحة كورونا وتشديد إجراءات العزل الاقتصادي وإغلاق الاقتصادات. وحدث ذلك عبر تقييد المؤسسات المالية بإسقاط البنوك كلّفته الفائدة التي تفرضها على أصحاب القروض السكنية لمدة ستة أشهر. لكن العديد من المصارف رفضت التقيد بهذه الإجراءات، ورأت أن تطبيقها يكلفها مليارات الدولارات. وحسب تقرير في صحيفة «آيرش تايمز»، ترفض المصارف في أيرلندا إعفاء أصحاب القروض العقارية من سعر الفائدة، وتقدّر أن الإعفاء يكلفها خسائر تقدّر بنحو 150 مليون دولار. وهذا في أيرلندا التي لا تزيد فيها القروض العقارية على 80 ألف قرض، وهي بالتالي سوق صغيرة جداً مقارنة بحجم القروض العقارية في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأوروبي منح المصارف التجارية في أوروبا قروضاً ميسرة بنسب فائدة سالبة لمدة ثلاث سنوات، على أمل الاستمرار في عمليات الإقراض للشركات الصغيرة والأعمال التجارية، على أمل رفع نسبة التوظيف، إلا أن تتفادى الدخول في مجال القروض العقارية. ويذكر أن المصارف التجارية حصلت على أكثر من تريليوني دولار. وفي بريطانيا التي يُعَدّ فيها القطاع العقاري من أكثر القطاعات ربحية وجذباً للاستثمارات الخارجية، تعاني السوق من شُحّ التمويل المصرفي. وحسب بيت التمويل العقاري هاليفاكس في تقريره الصادر الأسبوع الماضي، فإن أسعار المساكن في بريطانيا تراجعت في المتوسط بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 0,1% إلى 237,666 ألف جنيه إسترليني منذ فترة الإغلاق. لكن هذه الأرقام لا تعكس وضع السوق الإسكاني في بريطانيا، لأنها أخذت بعد أسبوعين فقط من فتح الوكالات العقارية لاستقبال الباحثين عن الشراء والبيع للمساكن. وقد يكون إحجام المصارف الكبرى في بريطانيا عن منح قروض عقارية جديدة هو المؤشر الفعلي لوضع السوق العقارية.

يذكر أن السوق العقارية في بريطانيا عانت خلال السنوات الثلاث الماضية من تردد الحكومة في البت بشأن ملف بريكست، كما عانى القطاع العقاري الفاخر، وخاصة في مناطق الويست أند ووسط لندن، من غياب المشترين الأثرياء من منطقة الخليج والسعودية التي تأثرت بانهيار أسعار النفط وما تلاها من تراجع الثروات الفردية. وخلافاً لبيانات هاكيفاكس، يرى استفتاء أجرته رويترز، أن أسعار المساكن في بريطانيا انخفضت بنسبة 5% خلال العام الجاري، وأن تحسن السوق العقارية قد يتأخر حتى عام 2022. ويواجه مشترو العقارات لأول مرة في بريطانيا بعد فتح الاقتصاد، مشكلة الحصول على قروض عقارية، إذ سحبت العديد من مؤسسات التسليف العقاري عروضها التمويلية لسعر العقار للمشترين أول مرة التي كانت تموّل نسبة تراوح بين 90 و95% من قيمة القرض العقاري. وكان آخر هذه المؤسسات، شركة بيبشن وايد، وهي واحدة من أكبر شركات التسليف العقاري في البلاد.

شقق فاخرة في شارع ماري لوبون وسط لندن (Getty)

شركات التسليف العقاري البريطانية سحبت عروض التمويل الميسرة والأسعار تتراجع

توقعات بهبوط مساكن أميركا

من المتوقع ان تتراجع أسعار المساكن في الولايات المتحدة بنحو 6,6% خلال الأشهر الـ12 المقبلة حتى مايو/أيار 2021، وهو اول تراجع سنوي لأسعار المساكن الاميركية منذ العام 2012، وذلك وفقا لتقرير صادر عن مؤسسة «كور لوجيك» المتخصصة في ابحاث العقار الاميركي. ورغم نسبة الفائدة المصرفية المنخفضة في الولايات المتحدة والتي تقترب من الصفر، فان المشترين يواجهون معضلة الحصول على التمويل المصرفي للقروض في وقت ترتفع نسبة التخلف عن السداد والبطالة.

موجة كورونا تقلب موازين سوق الصرف

يسيطر الحذر في اسواق الصرف من تداعيات الموجة الجديدة من جائحة كورونا على سعر الدولار ويضارب المستثمرون على عملات بديلة

لندن ـ **العربي الجديد**

تسيطر التعاملات الحذرة على أسواق الصرف العالمية مع عودة جائحة كورونا للتفشي في بعض الولايات المتحدة ودول أميركا الجنوبية، إذ بدأ المستثمرون في العملات التراجع عن المراهنة على الدولار والإقبال على عملات بديلة من بينها الين الياباني والفرنك السويسري والكرونة السويدية، وهو ما رفع أسعار هذه العملات ولكن بنسب هامشية قدرها موقع فوركس بحوالى 3% منذ بداية العام. لكن هذه العملات ليس لديها ثقل كبير في أسواق الصرف العالمية التي يقدر حجم تداولها اليومي بحوالى 6 تريليونات دولار.

ويتوقع المستثمرون في أسواق الصرف أن يقود تفشي جائحة كورونا في العديد من الولايات الأميركية إلى عودة الحكومة الأميركية ومصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لضخ تريليونات أخرى في الاقتصاد، لمنع إفلاس الشركات، خاصة القطاعات الضعيفة في مجالات الفنادق والطيران والسياحة. وهي عادة القطاعات التي تنعش القوة الشرائية التي تعول عليها الولايات المتحدة في النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام.

وبالتالي يتعامل المستثمرون بحذر في الدولار خوفاً من المزيد من التوسع في الكتلة الدولارية على سعر صرف العملة الأميركية. وحسب رويترز، تراجع الدولار أمس الاثنين، مع ترقب المستثمرين نتائج الشركات الأميركية لمعرفة ما إذا كان التفاؤل الحذر في الأسواق إزاء النظرة المستقبلية للاقتصاد له ما يبرره. وأنهى الدولار أسبوعاً ثالثاً من الخسائر يوم الجمعة، إذ اشترى المستثمرون العملات عالية المخاطر على أمل أن يساهم فتح الاقتصادات للتشغيل في إنعاش التدفقات الاستثمارية على دول آسيا. وهبط مؤشر أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية بنسبة 0,2 في المئة في التعاملات المبكرة في لندن إلى 96,416.

على صعيد الاقتصادات الناشئة تكبدت العديد من العملات الناشئة خسائر كبرى خلال العام الجاري بسبب جائحة كورونا. وتشير بيانات فوركس في هذا الصدد، إلى أن الريال البرازيلي كان أكبر الخاسرين، إذ هبط بنسبة 25%، كما خسر الراند الجنوب أفريقي نسبة 16,5%، وهبط البيسو المكسيكي بنسبة 15,6%. وبيانات الهبوط هذه منذ بداية العام. ولا تزال هذه العملات تعاني إلى جانب انهيارات أخرى في عملات الاقتصادات الناشئة من بينها العملة الأرجنتينية التي تعاني حتى قبل جائحة كورونا من أزمة الديون وتخلف الأرجنتين عن تسديد خدمة ديونها للمؤسسات الدولية. وينظر خبراء المال في تقييمهم أداء أسواق الصرف العالمي إلى مؤشرات أسواق المال الرئيسية في أميركا وأوروبا واسيا، إذ إن ارتفاع البورصات يعني أن المستثمرين سيضخون أموالهم في البورصات بدلاً من مراهنة على أسواق الصرف. وفي أوروبا يعد الفرنك السويسري من عملات الملاذ الآمن، كما يعد الين الياباني الملاذ الآمن في آسيا، ولكن وزن الفرنك السويسري في سوق العملات صغير جداً مقارنة بالين الذي يأتي في المرتبة الثالثة بعد الدولار في احتياطات البنوك المركزية العالمية ولكنه يستفيد من مركز المصارف السويسرية. وعادة ما تستقبل المصارف السويسرية التدفقات المالية من كبار الأثرياء في أوروبا والعالم في حالات الاضطرابات في أسواق المال أو الضعف الاقتصادي في أوروبا. وحسب محللين يستفيد الفرنك السويسري في ارتفاعه الحالي في أسواق المال من ضعف القرار الأوروبي الموحد في معالجة تداعيات جائحة اليورو، وكذا من مخاوف تفجر أزمة الديون الإيطالية على القطاع المصرفي الأوروبي الذي يواصل وضع مخصصات مرتفعة لتغطية الخسائر المحتملة. وبالتالي تساهم هذه العوامل في الضغط على العملة الأوروبية «اليورو». ولاحظ محللون أن اليورو لم يستفد حتى الآن من ضعف الدولار، إذ إن سعر صرفه يتقدم ببطء شديد. وارتفع اليورو بنسبة ضئيلة لم تتعد 0,26 بالمئة الى 1,1328 دولار في التعاملات التي جرت أمس الاثنين. وتراجع الين الياباني قليلاً أم الدولار في تعاملات طوكيو أمس الاثنين، وقال ماسافومي ياماموتو، كبير استراتيجيي سوق الصرف في شرا ميزوهو للأوراق المالية لرويترز، «شاهدنا انتعاشاً سريعاً بعد تراجع سريع في بيانات اقتصادية شتى. لكن بالنظر إلى الأمام، فإن التحسن قد يتباطأ أو قد يشهد حتى تدهوراً نظراً لموجة الإصابات الثانية».

الدولار يخسر والفرنك السويسري يكسب واليورو يتقدم ببطء

تعاملات حذرة في السوق خوفا من تراجع إضافي للدولار (Getty)

قفزة باستثمارات شركات التقنية التركية

الأقرة ـ **العربي الجديد**

حققت المشروعات الناشئة في قطاع التقنية التركي نجاحات في النصف الأول من العام الجاري 2020 على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على العديد من القطاعات الاقتصادية، لكن يبدو أن قطاعات الألعاب الإلكترونية استفادت من فترة إغلاق الاقتصادات والعزل الاجتماعي. وحسب وكالة ترك برس «تمكّنت شركة الألعاب «بيغ غيمز»، ومقرّها إسطنبول، من أن تصبح أول شركة ناشئة تُقدّر قيمتها بأكثر من مليار دولار في تركيا». واستفادت شركة «بيغ غيمز» في توسعها من اتفاقية مبيعات بقيمة 1,8 مليار دولار وقعتها مع شركة ألعاب الهاتف الأميركية العملاقة «زينغا».

كما كسبت نحو 28 شركة ناشئة في تركيا ما مجموعه 29 مليون دولار من الاستثمارات في الربع الثاني من العام، مع ظهور شركات ناشئة معنيّة بمجال الصحة نتيجة لتفشي وباء كوفيد 19. وكانت تركيا قد رفعت حجم مبيعاتها الخارجية من الألبسة الواقية والكمامات للعديد من دول العالم خلال الشهور الأخيرة. وأظهرت البيانات التركية، استمرار إقبال المستثمرين على دعم رجال الأعمال على الرغم من تفشي الوباء في عام 2020، حيث تلقّى 28 مشروعاً جديداً استثمارات بقيمة 29 مليون دولار في الربع الثاني من العام. وتعني هذه الأرقام زيادة بنسبة 44 في المائة مقارنة بالربع الأول. وحسب تقرير «ترك برس»، كانت الحركة الأكبر في المشروعات في قطاع الرعاية الصحية. حيث قدّمت المشروعات الموجهة نحو الصحة والتي أصبحت أكثر رواجاً في هذه الفترة، حلولاً للخدمات الصحية عن بُعد في مناطق مختلفة. وجذبت الشركات الناشئة مثل «ميديتوبيا» و«بيسانو» و«سكوتيوم» معظم الاستثمارات. وكانت غالبية الاستثمارات التي تدفقت على قطاع الشركات الناشئة في مشروعات التكنولوجيا الصحية من حيث القيمة للمشاريع». وقد ساهمت شركة «تي تي وهي شركة المشاريع الرئيسية في كبرى شركات الاتصالات التركية «تورك تيليكوم»، في إبراز المشاريع الصحية. وفي ذات الشأن، كشف وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وارنك، أن الإنتاج الصناعي لبلاده ارتفع بنسبة 17,4 بالمئة في مايو/ أيار الماضي مقارنة مع إبريل/ نيسان.

الإنتاج الصناعي التركي يرتفع 17,4% في مايو

وحسب وكالة الأناضول، قال وارنك عبر حسابه على تويتر، أمس الاثنين، إن «الإنتاج الصناعي لشهر مايو من العام الجاري سجل انخفاضاً على أساس سنوي، فيما ارتفع بنسبة 17,4 في المائة مقارنة بشهر إبريل/ نيسان العام الحالي». وأشار إلى أن جميع الأسواق العالمية شهدت انكماشاً حاداً في إبريل، مضيفاً: «وكنا واحدة من أسرع ثلاث دول تعافت اقتصاداتها في شهر مايو». يذكر أن تركيا احتلت المرتبة الثالثة بالإنتاج الصناعي على أساس شهري بعد إيطاليا وفرنسا، متقدمة على العديد من الدول أبرزها الصين والولايات المتحدة وإسبانيا وألمانيا وكوريا الجنوبية.

وتضع تركيا خطة طموحة للتحول الاقتصادي خلال العقد الجاري وتأمل في دخول نادي الاقتصادات العشرة الكبرى مستفيدة من التوسع الصناعي والجذب الاستثماري في وقت تعاني فيه العديد من دول المنطقة العربية التراجع والحروب.

عاملة تركية في احد المصانع الحديثة للإلكترونيات (Getty)

رؤية

كيف ستتعامل بكين مع حظر الدولار؟

موسى مهدي

تبدو المصارف التجارية الكبرى بالدول الغربية في وضع لا تحسد عليه وهي تواجه خيارات صعبة، تتوازن فيها بين مصالحها التجارية في الصين والتقيد بالحظر المالي الأميركي. إذ بات قرار الحظر المالي الأميركي على الشخصيات الصينية وبعض الشركات جاهزاً وتم تمريره من الكونغرس إلى البيت الأبيض وينتظر فقط توقيع الرئيس دونالد ترامب. وهو بالتالي على وشك أن يصدر في أية لحظة. ويحرم مشروع قانون العقوبات الجديد بعض المصارف الصينية والشخصيات التي دعمت القانون الأمني في هونغ كونغ، من استخدام الدولار في التسويات الدولية وحظرها من استخدام نظام التسويات العالمية «سويفت»، وهو النظام العالمي الذي تستخدمه المصارف والشركات العالمية في المتاجرة وصفقات التسوية التجارية.

كما يدرس الكونغرس الأميركي إصدار عقوبات أخرى بفك الربط بين عملة هونغ كونغ، الذي يطلق عليه «دولار هونغ كونغ» والدولار الأميركي، ولكنه لا يزال قيد الدراسة في ردهات وزارة الخارجية الأميركية. ورغم أن قوانين الحظر الأميركي، ليست قوانين دولية ملزمة للمصارف والشركات العالمية التقيد بها، إلا أن المصارف التجارية العالمية الكبرى تتخوف من العقوبات الملحقة بالقانون وتنص على حرمان المصارف التي لا تطبق العقوبات الأميركية من المتاجرة في الأسواق الأميركية وعلى رأسها أدوات المال من سندات وأسهم. وبالتالي فإن العمق التجاري والمالي للسوق الأميركي الذي يقدر حجم القوة الشرائية فيه بحوالى 14 تريليون دولار، وحجم السندات المتداولة بحوالي 35 تريليون دولار يجبر معظم المصارف التجارية الكبرى على تطبيق قوانين الحظر الأميركي.

وفي حال عدم تطبيقها ستتعرض للعقوبات التي تصل في بعض الأحيان إلى مليارات الدولارات، كما حصل خلال السنوات الماضية لبعض المصارف الفرنسية والسويسرية التي خرقت قوانين الحظر المالي الأميركي على إيران والسودان. وتحت ظروف جائحة كورونا الحالية التي يعاني منها النظام المصرفي العالمي، تجد المصارف التجارية في أوروبا وأميركا تحت ظروف قاهرة تجبرها على التقيد بقوانين الحظر الصادرة عن الإدارة الأميركية. وعادة ما تقوم وحدة العقوبات المالية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية بمراقبة تطبيق المصارف العالمية للحظر عبر مراقبتها لعمليات التسوية المالية عبر نافذة شبكة سويفت. ولكن السؤال الذي يؤرق المصارف الغربية: هو كيف ستدر حكومة بكين على عقوبات الحظر المالي في حال توقيعها من قبل الرئيس ترامب؟

حتى الآن تشير الاحتمالات إلى أن الصين لديها ثلاثة خيارات للرد على قانون العقوبات المالية في حال توقيعه من قبل البيت الأبيض. وهذه الخيارات هي: حرمان المصارف الغربية الكبرى مثل مصرف «آتش أس بي سي» البريطاني و«سيتي بنك» و«غولدمان ساكس» الأميركيين و«دويتشه بنك» الألماني من المتاجرة في البر الصيني. أما الخيار الثاني فهو استخدام سلاح سندات الخزانة الأميركية التي تملك الصين منها أكثر قليلاً من تريليون دولار، وفق بيانات وزارة الخزانة الأميركية في يونيو/ حزيران الماضي. أما الخيار الثالث فهو التخلي عن استخدام الدولار في التسويات التجارية وتوسيع استخدام اليوان. ويلاحظ أن الصين اتخذت عدة خطوات في السنوات الأخيرة لتقليل اعتمادها على العملة الأميركية في التجارة مع بعض كبار شركاء التجارة الكبار مثل روسيا. من بين هذه الخطوات التي اتخذتها بكين صفقات المقايضة بدلاً من التسوية عبر الدولار، ومراكمة الذهب عبر مشتريات متواصلة ومكثفة وإصدار اليوان الرقمي. ولكن تنفيذ مثل هذه التدابير لا يبدو سهلاً لدى الفحص العملي ومعادلات المكاسب والخسائر بالنسبة للصين. على صعيد المصارف فقد أجبرت بكين حتى الآن بعض المصارف على تأييد قرار القوانين الأمنية على هونغ كونغ، وهي قوانين تقود تدريجياً إلى ضم هونغ كونغ إلى البر الصيني. من بين المصارف التي أجبرتها الصين على تأييد تلك القوانين مصرف « آتش أس بي سي» البريطاني الذي هددته بحرمانه من المتاجرة في البر الصيني.

وفي الشهر الماضي أجبرت الصين المصرف البريطاني في شهر مايو/ أيار الماضي على إصدار بيان يدعم فيه القوانين الأمنية التي أعلنتها بكين، وقالت على لسان بعض مسؤوليها إنها ستستبدله في البر الصيني ببنك آخر في أيام معدودة. وربما ستستخدم حكومة بكين نفس الأسلوب مع المصارف التجارية الغربية الكبرى التي لديها مصالح في البر الصيني. ولدى مصرف « آتش أس بي سي» وضعية خاصة، إذ إنه في الواقع بنك صيني من ناحية حجم العمليات التجارية أكثر من أنه بنك بريطاني رغم أن مقره الرئيسي في لندن. لكن الصين إذا لجأت لمثل ذات التهديد مع المصارف التجارية الأخرى ربما تغادر هذه المصارف جزيرة هونغ كونغ وتفقدها مكانتها كمركز مالي كبير في آسيا. وتعتمد عليه الحكومة الصينية على الجزيرة كمركز مالي حر وعلى المصارف التجارية الكبرى في الحصول على التمويلات وكنافذة على النظام المالي الغربي. وبالتالي إذا فعلت ذلك، فإنها ستقع في شراك العزلة المالية وتحقق بشكل غير مباشر هدف الرئيس ترامب في عزلها عن النظام المالي العالمي. أما بالنسبة للخيار الثاني والخاص ببيع حيازاتها من سندات الخزانة الأميركية. صحيح أن لدى الصين حيازات ضخمة من تلك السندات يمكنها استخدامها كسلاح ضد الولايات المتحدة، وقد يقول خبراء إن بيع السندات سيحدث فوضى في سوق السندات الأميركية، إذ إنه سيخفض أسعارها، وبالتالي سيرفع العائد عليها ويؤثر على سعر صرف الدولار.

لكن من الناحية العملية، فإن الصين ستكون من أكبر الخاسرين، إذ لن تجد من يشتري هذه الكميات الضخمة من السندات التي تقدر بأكثر من تريليون دولار غير المصارف الأميركية التي لديها سيولة مالية تقدر بحوالى 3,7 تريليونات دولار وتحظى بدعم المصرف المركزي الأميركي، أي مجلس الاحتياط الفيدرالي.

كما من المتوقع أن تتسبب مثل هذه الخطوة في خسائر ضخمة للبنك المركزي الصيني لأنه سيضطر لبيع سندات الخزانة الأميركية بسعر منخفض جداً وستحصل المصارف الأميركية على أرباح من شرائها، كما ستحصل على مكافآت مالية من مصرف الاحتياط الفيدرالي.

وفي حال تنفيذ الصين لرد مثل هذا، فإنه سيكون في صالح إدارة ترامب التي تضغط على مصرف الاحتياط الفيدرالي على خفض الفائدة تحت الصفر حتى تتمكن من تقليل فاتورة خدمة السندات وتعريض حامليها الكبار لغرامات مالية.